

بطلب عضويتها، كما حدث ويحدث في نقابة عمال الغزل والنسيج في الخليل التي رفضت وما زالت ترفض طلبات عمال المنطقة العاملين في مصانع النسيج في الفالوجة وبئر السبع وغيرها. وفتحت نقابات أخرى باب التنسيب لهم منذ أيام الاحتلال الأولى، ويشكل عمال ماوراء الخط الأخضر النسبة العظمى من عمالها ومنها نقابة مؤسسات رام الله، مؤسسات بيت لحم، عمال النجارة الخليل، البناء والأعمال العمرانية القدس، الفنادق القدس، ومؤسسات طولكرم وخياطي نابلس وبناء نابلس وغيرها.

والمعضلة الأساسية تكمن في توزيع هؤلاء العمال في القرى والمخيمات. ولأن النقابة لا تستطيع تقديم خدمة سريعة نقابية لهم فهم، كما سبق وقلنا، غير معنيين أو لا يملكون حافز تحمل جهد وأعباء إضافية بالذهاب للمدينة والانتساب للنقابة.

والقرية كما أصبح واضحاً محط نظر السلطة الاحتلالية منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد والحديث عن الحكم الذاتي. وتستثمر تخلفها وحاجتها إلى الخدمات لدفع المخاتير ورؤساء العشائر والحمائل على الانتظام في صفوف روابط القرى، الجسم البديل للبلديات والمؤسسات الوطنية الأخرى، وبغرض الموافقة على الحكم الذاتي.

وعمال القرى يتحرقون لتوفير خدمات لقراهم، وتقليص تخلفها، ويحرصون على منع وقوع أرضها فريسة للاستيطان؛ وهم حين ينتسبون للنقابة يتطلعون لأن توفر لهم ذلك ما دامت تعجز عن رعايتهم في مواقع العمل.

وإدراكاً من النقابيين لهذا الوضع، تم رفع شعار: «لأن الجبل لا يأتي عندك اذهب أنت إليه».

وبدأ النقابيون ينشطون في القرى والمخيمات لتنسيب العمال. لكنهم سريعاً ما اصطدموا بعقبة إضافية لا تقل خطراً عن معارضة السلطة وروابط القرى.

فالجسم الجديد في القرية يهدد سلطة المخاتير حتى ممن يعارضون روابط القرى وسلطة رؤساء الحمائل، إضافة إلى أن الجسم الجديد يثير خوف الفلاح الحذر بطبعه.

والمكاتب الأولى للنقابات التي جرى افتتاحها في القرى، حيث أن فتح المكتب لا يحتاج لترخيص من السلطة قانونياً، وبالأخص مكاتب قلقيلية، وأذنا - الخليل، تعرضت لحملة مسعورة من التشويه والتحريض.

ولما لم تفلح حملة التحريض هذه في وقف انتساب العمال، وهم عشرات في البداية، نظمت السلطة، من وراء الستار، عمليات اعتداء على المكاتب تراوحت بين محاولات الحرق، وتدمير الأثاث والاعتداء على النقابيين بالضرب وحتى محاولات التشويه الجسدي والقتل، وألحقت السلطة كل ذلك باعتقال النقابيين.

وفشلت أيضاً هذه الاعتداءات في وقف تنسيب العمال وتردهم على المكاتب. وقامت السلطة بمداهمة مكتب النقابة في قرية بتير - بيت لحم، ونقل أثنائه وثلاثة نقابيين في سيارة عسكرية أتبعها بمحاولة تليفق تهمة عدم إطاعة الأمر العسكري الخاص بعدم